بيان

وفد دولـــة قطـــر

يلقيـه

السيد ( )

عضو وفد دولة قطر

الى

الدورة (٧٠) للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمـام

اللجنة السادسة

حـول

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مقر الأمم المتحدة – نيويورك

١٢ – ١٣ اكتوبر ٢٠١٥

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

السيد الرئيس،

أود بداية ان اتقدم لكم وللسادة أعضاء المكتب بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة اللجنة السادسة، متمنين لكم النجاح وثقتنا الكبيرة بحكمتكم في إدارة أعمال. ونؤكد لكم تعاون وفد دولة قطر معكم ومع الوفود المشاركة. كما يسعدني ان اتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره القيِّم الوارد في الوثيقة A/70/211.

السيد الرئيس،

أكدت التطورات الدولية أن المجتمع الدولي أصبح أكثر ادراكا من أي وقت مضى بخطورة التهديد الذي يشكله الإرهاب على السلم والأمن الدوليين، بعد أن أخذ يقوض سيادة ووحدة الدول واستقرارها، جراء تمدد الجماعات الإرهابية عبر الحدود وسيطرتها على مناطق واسعة في الدول.

وتجدد دولة قطر إدانتها للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن دوافعه أو أهدافه، وأياً كان مرتكبوه وحيثما ارتكبت أفعاله. وستواصل بلادي جهودها الرامية لتنفيذ التزاماتها في إطار مكافحة الإرهاب ومعالجة جذوره ومسبباته، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وبالتعاون مع الأجهزة الأممية المعنية ومع الدول الأعضاء.

تُعيد بلادي التأكيد بأن النتائج المرجوة من مكافحة الإرهاب لن تتحقق من خلال الوسائل العسكرية والأمنية فقط، ونؤكد مجدداً على الأهمية البالغة لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والقضاء على الظروف المؤدية إليه، وبما يساهم في اجتثاث هذه الظاهرة المقيتة بشكل نهائي. ولا شك أن ذلك يتطلب الالتزام بالمواثيق والقرارات الدولية، ووضع حد للصراعات وفق قرارات الشرعية الدولية، وإنهاء الاحتلال الأجنبي والاعتراف بحق الشعوب في تقرير المصير، ووضع حد لممارسات إرهاب الدولة، والأنظمة الاستبدادية وما تمارسه من إقصاء وتهميش.

السيد الرئيس،

لقد أثبتت الفترة الماضية أن غياب سيادة القانون وانتهاكات حقوق الشعوب والأفراد والفظائع التي ترتكب في مناطق عديدة من العالم، وتأخر أو تردد المجتمع الدولي في اتخاذ الإجراءات التي أقرها القانون الدولي ساهم في خلق الظروف المواتية لتنامي الإرهاب. كما أن ربط الارهاب بدين معين او مذهب أو عرق ساعد المنظمات المتطرفة لغسل عقول الشباب وتجنيدهم. وعليه، ترفض دولة قطر وتُدين بشدة أي محاولة لربط

جريمة الإرهاب بأي دين أو ثقافة أو عرق. ونعتبر أن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب هي الوثيقة التوجيهية الأساسية لجهودنا الجماعية. ونود أن نثني في هذا الصدد على تعاون وجهود المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بمهام التنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ونجدد دعمنا لأنشطتهما.

السيد الرئيس،

تجدد دولة قطر موقفها بضرورة الإسراع في التوصل الى الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، ونرى أن العالم أصبح اليوم بحاجة ماسّة لهذه الاتفاقية أكثر من أي وقت مضى. لذلك فإننا سنشارك بكل فعالية في أعمال الفريق العامل، بهدف إتمام العملية المتصلة بمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، وعقد مؤتمر رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة لهذا الغرض، ووفق ما ورد في قرار الدورة (٦٩) للجمعية العامة. ونود في هذا الصدد أن نؤكد موقفنا بضرورة أن تشتمل الاتفاقية على تعريف محدد للإرهاب وعدم ربطه بدين أو عرق أو ثقافة معينة وتأكيد التزام المجتمع الدولي بتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الارهاب. كذلك ضرورة التمييز بين الإرهاب وبين المقاومة المشروعة للاحتلال الاجنبي والدفاع عن النفس وعن حق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال.

إننا نعتقد إن عدم وجود مثل هذه الاتفاقية يمثل فراغاً قانونياً تستفيد منه المنظمات الإرهابية والمجرمين الدوليين، الذين يواصلون تنفيذ جرائمهم دون عقاب. وبالتالي فإن اعتماد الاتفاقية سيسهل ملاحقة الإرهابيين ويعزز قدرة الدول على مواجهة الإرهاب.

السيد الرئيس،

واصلت دولة قطر جهودها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والقرارات الأممية، وآخرها قرار الدورة (٦٩) للجمعية العام. واسمحوا لي أن أُشير إلى بعض الإجراءات التي اتخذتها بلادي، وكما يأتي:

- ايداع وثيقة التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام ٢٠٠٥.
- ايداع وثيقة التصديق على اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام ٢٠٠٥، وبروتوكول قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة القائمة في الجرف القاري لعام ٢٠٠٥.

- تواصل الجهات المختصة في الدولة العمل مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة لوضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الإرهاب.
- تبادل الزيارات وعقد ورش عمل بين الجهات الوطنية المختصة وبين المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب بالأمم المتحدة وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب.
- كثَّفَتْ مؤسسة "صلتك" في الدوحة أنشطتها على المستوى الإقليمي، لتنظيم ورش عمل يشارك فيها الشباب من دول المنطقة، وتعمل على تدريب الشباب ورفع وعيهم وتوفير الظروف التي تحول دون انضمامهم للتنظيمات المتطرفة. كما ان المؤسسة بصدد اقامة شراكة مع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومع فرقة الأمم المتحدة المعنية بالتنفيذ في مكافحة الارهاب.
- مواصلة التعاون في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الارهاب وتقديم الدعم المالي لبرامج المنتدى لمكافحة التطرف العنيف.
- ابرام العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الثنائية في مجال التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب مع العديد من الدول.
- تعزيز التعاون بين الجهات القضائية القطرية مع الجهات القضائية الأجنبية والدولية في مجال مكافحة الإرهاب.
- استضافة دولة قطر مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في شهر أبريل من هذا العام ٢٠١٥، حيث تمخض عنه اعتماد قادة العالم إعلاناً مهماً لمواجهة التحديات الناجمة عن الجريمة وتعزيز الجهود الرامية لمكافحة الإرهاب.
- استمرار تعزيز البنيان التشريعي حول مكافحة الإرهاب، وتمويله، ومكافحة غسل الأموال.
- إصدار تشريعات جديدة تتضمن حظر الاستخدام غير المشروع للوسائل الإلكترونية لأهداف على صلة بالإرهاب، وكذلك تنظيم عمل الجمعيات الخيرية وبما يحول دون إساءة استخدامها لغرض تمويل الإرهاب.

السيد الرئيس،

لقد قطعت المؤسسات القطرية المعنية شوطا مهما وطويلا في مجال مكافحة الارهاب، وهي اللجنة الوطنية لمكافحة الارهاب، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتُعد دولة قطر أول دولة إقليمياً تحقق درجة عالية من الالتزام في معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الدولية التي تعدها مجموعة العمل المالي FATF.

السيد الرئيس،

ختاماً يُجدد وفد دولة قطر التزامه بالعمل مع المؤسسات الدولية ذات الصلة بمكافحة الارهاب، ونتطلع للتوصل إلى مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، وعقد مؤتمر رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة لهذا الغرض.

وشكرا لكم،،